الأمم المتحدة S/2009/221

مجلس الأمن

Distr.: General
24 April 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولا – مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٤ (٢٠٠٩)، الذي جدد فيه، بناء على طلب حكومة نيبال وتوصية الأمين العام، ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وفقا لما جاء في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، وذلك إلى غاية ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وطلب فيه تقديم تقرير مؤقت بحلول ٣٠ نيسان/أبريل. وأنشئت بعثة الأمم المتحدة في نيبال كبعثة سياسية خاصة أُسندت إليها ولاية رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وللجيش النيبالي. وعقب اندماج الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) مع الحزب الشيوعي النيبالي – وحدة الوسط في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تغير اسم الحزب فأصبح الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي.

٢ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وفي تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، منذ تقديم تقريري إلى المجلس في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/1).

ثانيا – التقدم المحرز في عملية السلام

٣ - أُحرز بعض التقدم بشأن مسائل مهمة تتصل بعملية السلام. وبالنسبة للأعمال البالغة الأهمية المتصلة بصياغة الدستور، تجري مشاورات عامة على صعيد البلد ككل بشأن المسائل الدستورية وأعدت لجان الجمعية التأسيسية أوراقا مفاهيمية. ومن ضمن الهيئات التي اجتمعت منذ تشكيل الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ اللجنة الخاصة التي أُسندت إليها، بموجب اتفاق السلام الشامل والمادة ١٤٦ من الدستور المؤقت، مهمة دمج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم وبدأت هذه اللجنة مشاوراتها العادية. وأُنشئت أيضا اللجنة التقنية التابعة لها وشرعت في الاضطلاع بمهامها. واتخذت الحكومة خطوات من أجل تسريح أفراد

الرجاء إعادة الاستعمال

الجيش الماوي غير المستوفين لمعايير الانضمام إلى الجيش من مواقع التجميع. وبالرغم من هذه الخطوات الإيجابية الهامة، ما زالت الخلافات بين الأحزاب السياسية الكبرى تعيق عملية صنع القرارات وعمل الهيئة التشريعية – البرلمان وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بعملية السلام. وبالرغم من تشكيل لجان تنسيقية لتعزيز العلاقات والتعاون بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وشريكه الرئيسي في الائتلاف الحاكم، أي الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي اللينيني الموحد)، والعلاقات في ما بين الأحزاب السياسية الأربعة الممثلة في الحكومة الائتلافية التي يقودها الماويون، ما برحت هذه العلاقات متوترة ومتسمة بالجفاء العلني وضعف المشاورات بشأن القرارات الكبرى.

٤ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، شكلت الهيئة التشريعية – البرلمان لجنة من ١١ عضوا يمثلون الأحزاب السياسية السبعة الكبرى، لكي تتولى رصد تنفيذ الاتفاق المؤلف من تسع نقاط والذي أُبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بين حزب المعارضة الرئيسي وحزب المؤتمر النيبالي والحكومة. ومن الالتزامات الرئيسية التي تضمنها الاتفاق إعادة الممتلكات وإصلاح رابطة الشباب الشيوعي التابعة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وفي ٥ شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء بوشبا كمال داهال ''براشاندا'' أن جميع التنظيمات شبه العسكرية التابعة لرابطة الشباب الشيوعي ستُحلّ، وطلب من الرابطة المذكورة إخلاء جميع المباني الحكومية والعامة التي تحتلها. وبناء على طلب اللجنة، قدم أمناء وزارات الشؤون الداخلية، والسلام والتعمير، والصناعة والتجارة تقريرا عن الأراضي والممتلكات التي استولى عليها الماويون. وقد أعطي تمديد حتى ٣١ تموز/يوليه للجنة التي كان متوقعا أن تقدم بحلول ٦ أيار/مايو تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها. وادعى حزب المؤتمر النيبالي المعارض أنه لم يتم تنفيذ الالتزامات الرئيسية، ومن المتوقع أن يثير هذا الموضوع بشكل جدي في الدورة الخامسة للهيئة التشريعية – البرلمان المقرر أن تبدأ في ٢٩ آذار/مارس. وبعد أن قاطع الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي اللينيني الموحد) والحزبان المعارضان، حزب المؤتمر النيبالي وحزب تاراي ماديشي الديمقراطي، هذه الدورة، استؤنفت في ١٥ نيسان/أبريل بعد أن أعرب رئيس الوزراء عن التزامه بكفالة تنفيذ الاتفاقات السابقة.

٥ - وعقد المجلس الدستوري الذي يرأسه رئيس الوزراء ويقدم التوصيات بشأن التعيينات في الهيئات الدستورية اجتماعا في كانون الثاني/يناير وذلك للمرة الأولى منذ عامين. وعين المجلس موظفين في لجنة الخدمة العامة التي، شأنها شأن عدة هيئات دستورية، لم تعمل بفعالية خلال عملية السلام بسبب الوظائف الشاغرة فيها. وتحقق بعض التقدم في إنشاء لجان السلام المحلية التي تتولى رصد تنفيذ عملية السلام، وتساعد على حل النزاعات وتعزيز المصالحة وبناء السلام. وعُدلت اختصاصات لجان السلام المحلية ووُضعت في صيغتها النهائية،

على أساس توافق في الآراء بين الأحزاب الكبرى، من بينها حزب المؤتمر النيبالي. وبحلول منتصف نيسان/أبريل، كانت وزارة السلام والتعمير قد تلقت رسميا تقارير تفيد أنه تم تشكيل لجان سلام محلية في ١٠ مقاطعات من أصل ٧٥ مقاطعة.

٦ - وكما تنص على ذلك المادة ١٤٥ من الدستور المؤقت عمدت الحكومة إلى تعيين أعضاء في مجلس الأمن الوطني، لكي يقدم توصيات بشأن تعبئة الجيش النيبالي وتشغيله واستخدامه. واجتمع هذا المجلس لأول مرة منذ ست سنوات في ٢ آذار/مارس. ويرأس المجلسَ رئيس الوزراء ويضم وزير الشؤون الداخلية، بام دف غوتام (الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي اللينيني الموحد)، ووزير الخارجية، أوبندرا ياداف (منتدى حقوق شعب الماديشي)، ووزير الدفاع، رام باهادور تابا (الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي))، ووزير السلام والتعمير، جانردان شارما (الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)). وتشكيل هذا المجلس هو جزء من عملية تعزيز رقابة السلطات المدنية على الجيش النيبالي، ومن المتوقع أن يؤدي دورا في وضع سياسة أمنية وطنية.

٧ - وما زال التوتر قائما بين وزارة الدفاع والجيش النيبالي بسبب قيام الجيش بتجنيد نحو ٣ ٠٠٠ فرد جديد وهو ما يتنافى مع تعليمات من وزير الدفاع ومع أمر مؤقت صادر عن المحكمة العليا في ٢٣ شباط/فبراير تقضي بتعليق التجنيد. ورفعت إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية في ١٧ شباط/فبراير دعوى مرتبطة بالمصلحة العامة أمام المحكمة العليا ضد التجنيد في الجيش النيبالي. وفي ٢٨ شباط/فبراير، وافق زعماء الائتلاف الحاكم على أن التجنيد في الجيش النيبالي تم تحديا للحكومة، إلا أنهم، مع ذلك، سمحوا به. وفي ٢ آذار/مارس، أصدر قائد الجيش الماوي، ناندا كيشور بون ''باسانغ'' بيانا صحافيا أعلن فيه أن قراره مهد الطريق أمام الجيش الماوي ليجند فورا أفرادا جددا ودعا الشباب النيباليين الذين تجاوزت أعمارهم الثامنة عشرة إلى تقديم طلبات للانضمام إلى الجيش في مواقع التجميع السبعة الكبرى كافة. وفي ٨ آذار/مارس، أصدر أحد قضاة المحكمة العليا أمرا بوقف تنفيذ ذلك من أجل وقف تجنيد أفراد الجيش الماوي، فتوقفت في ١٠ آذار/مارس عملية التجنيد في مواقع التجميع التابعة للجيش الماوي. ومن المنتظر أن تصدر المحكمة العليا أحكامها النهائية في القضيتين في أيار/مايو. وما برحت بعثة الأمم المتحدة في نيبال تتخذ موقفا بأن أي تعيين من جانب أي من الجيشين يشكل انتهاكا لاتفاق السلام الشامل والاتفاقات الأخرى ذات الصلة.

٨ - وطعن ثمانية عمداء نيباليون لم تمدد وزارة الدفاع عقودهم بقرار الوزارة لدى المحكمة العليا التي أصدرت في ٢٤ آذار/مارس أمرا مؤقتا لإعادتهم إلى مناصبهم بشكل

مؤقت. ورد هؤلاء العمداء الماويون على قرار المحكمة باحتجاجات في الشارع تم فيها حرق دمى تمثل القضاة المعنيين. وشكك زعماء الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) علنا بقرار المحكمة وباختصاصها. وانتقد حزب المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي الماركسي اللينيني الموحد بشدة هذه الأفعال، إذ أعلن عدة أعضاء فيهما تأييدهم للتجنيد في الجيش النيبالي ودعوا إلى إعادة العمداء إلى مناصبهم. وعمّقت هذه الحادثة الشرخ القائم بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) من جهة، وحزب المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي الماركسي اللينيني الموحد من جهة أخرى.

٩ - وأقرت الهيئة التشريعية - البرلمان أثناء دورتها الرابعة سبعة مشاريع قوانين إلى جانب ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قبل رفع جلستها في ١٩ كانون الثاني/يناير. وأصدرت الحكومة، قبيل رفع جلستها، تسعة أوامر، وهذه خطوة انتقدتها عدة أحزاب، أبرزها حزب المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي الماركسي اللينيني الموحد، لتجاوزها الإجراءات البرلمانية. وفي شباط/فبراير صدر الأمر المتعلق بالحفاظ على الشمولية في القطاع العام، الذي ينص على أن تخصص نسبة ٤٥ في المائة من وظائف القطاع العام لممثلي المجتمعات المهمشة تاريخيا، على أن يشمل ذلك قوات الأمن وقطاعي الصحة والتعليم. وأدى هذا الأمر إلى إضراب عام استمر أسبوعين في آذار/مارس في سهول تاراي الجنوبية رافقته أعمال عنف على مدى أسبوعين، شكل جزءا من حركة أوسع نطاقا غرضها تعزيز الاعتراف بحقوق الطوائف الإثنية الأصلية. وفرضت هذا الإضرابَ العام لجنة ثاروهات النضالية المشتركة التي تمثل عدة منظمات من شعوب ثارو الأصلية، وأيده حزب المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي الماركسي اللينيني الموحد إلى جانب جماعات أخرى من السكان الأصليين التي اعترضت على إدراجها تحت فئة الماديشي في الأمر. وقُتل خمسة متظاهرين وأحد أفراد الشرطة المسلحة خلال هذه الاحتجاجات التي عطلت على نحو خطير الحياة اليومية في المنطقة برمتها، وطُلب وقفها بعد توصل الحكومة ولجنة ثاروهات النضالية المشتركة إلى اتفاق في ١٤ آذار/مارس. وأقر الاتفاق بأن لكل من طوائف الجناجاتي والماديشي والداليتس والمسلمين وسائر الأقليات في البلد، بما فيها سكان ثاروس الأصليون في تاراي، هوية منفصلة عن الأخرى، وتضمن التزاما بتعديل الأحكام الدستورية والقانونية وفقا لذلك.

١٠ - ظلت المسائل المتعلقة بالطائفة الماديشية بارزة على جدول الأعمال السياسي. وسحب حزب ثاراي وماديشي الديمقراطي تأييده للحكومة التي تقودها القيادة الماوية في ١ كانون الثاني/يناير، وشارك مع حزب سادباوانا في الاحتجاجات للضغط من أجل تنفيذ اتفاق شباط/فبراير ٢٠٠٨ بين الحكومة المؤقتة والجبهة الماديشية الديمقراطية الموحدة، إذ يرى هذان الحزبان أن الاتفاق يتضمن الحكم الذاتي لإقليم ماديش، في إشارة إلى كامل سهول

تاراي الجنوبية، وهو مفهوم تعارضه مجموعات عرقية أخرى في المنطقة. واجتمع قادة الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الجناح الماوي، من كامل مناطق تاراي لمناقشة المسائل الإقليمية، وشواغل الطائفة الماديشية بوجه خاص. وأعلن قائد رفيع المستوى من طائفة ماديشي ووزير سابق، وهو ماتريكا ياداف، ينتمي إلى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، بأنه سيعيد تشكيل الحزب الشيوعي النيبالي – الماوي، باعتباره حزبا وطنيا، مدعيا أن قيادة الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، لم تبذل جهودا كافية لمعالجة شواغل الطائفة الماديشية. وانضم لاحقا الحزب الشيوعي النيبالي – الماوي إلى حزب عمال كيرانت جانابادي، وهو جماعة مسلحة تمارس أنشطتها بشكل رئيسي في الهضاب الشرقية، وكان قد عقد جولة أولى من المحادثات مع الحكومة في كانون الثاني/يناير. وفي الوقت نفسه، حذّر يوبيندرا ياداف، رئيس منتدى حقوق الشعب الماديشي ووزير الخارجية أن حزبه سينسحب من الحكومة ما لم تُعالج شواغل الطائفة الماديشية بالشكل المناسب. وفي آذار/مارس، انسحب عدد من قادة منتدى حقوق الشعب الماديشي ليشكلوا حزب تاراي – ماديشي.

١١ – وعمّت موجة احتجاجات إثر مقتل براكاندا ثايبا، وهو أحد أعضاء قوة الشباب المرتبطة بالحزب الشيوعي النيبالي، على يد مجموعة غير محددة في بوتوال، مقاطعة روباندیهي، في ٢٦ آذار/مارس. وادعى الحزب الشيوعي النيبالي أن مجموعة تنتمي إلى رابطة الشباب الشيوعي مرتبطة بالحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، مسؤولة عن مقتل الشخص المذكور. وعلى الرغم من فرض سلطات المقاطعة حظر تجول لمدة غير محددة، تعرضت المكاتب المحلية للحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، ومكاتب رابطة الشباب الشيوعي لأعمال تخريبية، يُدعى أن مؤيدين للحزب الشيوعي النيبالي قاموا بها. ونتيجة لتلك الحادثة، هدد الحزب الشيوعي النيبالي بالانسحاب من الحكومة ما لم يتخذ الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، خطوات لتقديم الجناة إلى العدالة. واتهم الحزبان الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، بتشجيع ثقافة الإفلات من العقاب وعرقلة قيام أفراد الهيئة القضائية ووسائط الإعلام والجيش النيبالي بوظائفهم بشكل فعّال وعدم تنفيذ الاتفاقات السابقة. واجتماع رئيس الوزراء، إثر عودته في ٤ نيسان/أبريل من زيارة لمدة أسبوع إلى النرويج وفنلندا مع قادة الأحزاب السياسية الأخرى لمناقشة إمكانية الخروج من المأزق الذي علقت خلاله الهيئة التشريعية – البرلمان؛ وقدم رئيس الوزراء في ١٥ نيسان/أبريل عددا من الالتزامات العلنية.

١٢ – وفي ١٠ نيسان/أبريل، أجريت انتخابات فرعية في ست دوائر انتخابية كان نوابها قد فقدوا مقاعدهم التي فازوا بها في انتخابات الجمعية التأسيسية التي أجريت في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وعينت اللجنة الانتخابية ٢ ٤٥٠ موظفا للقيام بالانتخابات

الفرعية. ووفقا لما ذكرته اللجنة الانتخابية، أنشئ ٤٩٠ مركزا للاقتراع، وكان من المتوقع أن يدلي ٣٥٣ ٤٤٤ شخصا بأصواتهم. وبلغ مجموع المرشحين ١٣٩ مرشحا، بينهم عشر نساء. وأُبلغ عن وقوع مشاكل أمنية في منطقة مورانغ – ٧، حيث وقعت مناوشات عشية الانتخابات بين مجموعات تابعة للحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، والحزب الشيوعي النيبالي – الماوي، المعاد تشكيله، ولكن الوضع ظل متسما بالهدوء النسبي في المناطق الأخرى. وأفادت اللجنة الانتخابية عن وقوع عدة مخالفات لمدونة سلوك الانتخابات. وسُمح لثلاثة مراقبين وطنيين وأربعة مراقبين دوليين بمراقبة الانتخابات الفرعية. وفاز الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، بمقاعد في ثلاث دوائر انتخابية وهي كانتشابنور – ٤ وكاسكي – ١، ورولبا – ٢، في حين فاز بمقعد واحد كل من المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي وحزب تاراي ماديشي الديمقراطي في مقاطعات مورانغ – ٧ ودانوشا – ٥، ومورانغ – ٥، على التوالي. وفقد المؤتمر النيبالي مقاعد في مقاطعات دانوشا – ٥ وكانتشابنور – ٤، كان قد فاز بها في انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكان متوسط إسهام الناخبين في الانتخابات الفرعية، أقل بنسبة ١٣ في المائة مما كان عليه في انتخابات عام ٢٠٠٨، في الدوائر الست.

١٣ – وبهامش ضيق، انتخب أعضاء التجمع الوطني للحزب الشيوعي النيبالي البالغ عددهم ١ ٨٠٠ مندوب في انتخابات بوتوال الفرعية، في ١٦ شباط/فبراير، جاهالاناث خانال، الأمين العام السابق، ليشغل منصب الرئيس الذي استُحدث مؤخرا. ووجه المنافس الرئيسي لخانال وهو ك. ب. أولى الانتقادات إلى الحكومة التي يقودها الجناح الماوي، معبرا عن تزايد الشعور بالإحباط داخل الحزب. واعتُبرت العملية الانتخابية مؤشرا على حدوث تحول ديمقراطي في الحزب.

١٤ – وأُجريت انتخابات اتحاد الطلاب الحر في آذار/مارس في الكليات في كامل أنحاء البلد. وأُفيد بوقوع عدة احتجاجات وصدامات عنيفة بين أعضاء المجموعات الطلابية المرتبطة بالحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، والحزب الشيوعي النيبالي والمؤتمر النيبالي، وأجنحتها الشبابية، وبين الطلاب والشرطة. وحقق جناحا الطلبة التابعين للحزب الشيوعي النيبالي والمؤتمر النيبالي نتائج أفضل من تلك التي حققها الاتحاد الأقل تنظيما التابع للحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي.

١٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافانثيم بيلاي، نيبال (انظر الفقرة ٣٩) لمراقبة عمليات المكتب القطري، والسعي إلى تجديد ولاية مكتبها في نيبال التي تنتهي في حزيران/يونيه.

ثالثا – صياغة الدستور

١٦ – أحرزت الجمعية التأسيسية بعض التقدم في عملية صياغة الدستور، التي ستنتهي منها بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. وانتُخب في ١٣ كانون الثاني/يناير رؤساء لجان الجمعية التأسيسية، وعددها أربع عشرة لجنة، ورؤساء لجان الهيئة التشريعية – البرلمان، وعددها عشرة لجان. وبعد تعيين مجلس الوزراء للقائد الأول للحزب الشيوعي النيبالي، مدهاف كومار – نيبال، عضوا في الجمعية التأسيسية، تم انتخابه بالإجماع رئيسا للجنة الدستورية المتكونة من ٦٣ عضوا، والتي عُهد إليها بالمسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بالانتهاء من وضع دستور جديد. وزار أربعون فريقا من أعضاء الجمعية التأسيسية المقاطعات الخمس والسبعين على امتداد ثلاثة أسابيع في آذار/مارس، لاستجلاء الرأي العام بشأن الدستور. وكان استخدام هذه الأفرقة لاستبيان تقني طويل موضع نقد، و لم تُحدد بعد منهجية تجميع النتائج وتحليلها واستخدامها. وستقوم لجان الجمعية التأسيسية بتقديم تقارير مفاهيمية مواضيعية إلى اللجنة الدستورية في أواخر نيسان/أبريل.

١٧ – وقدم عدة قادة سياسيين مقترحاتهم بشأن الدستور الجديد إلى اللجنة الدستورية. وتتمثل التحديات الرئيسية للجنة في الوصول إلى اتفاق بشأن شكل الحكم والهيكلية الاتحادية للبلد. واقترحت الأحزاب عدة أشكال مختلفة للحكومة، وقد اختار الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الجناح الماوي ومنتدى حقوق الشعب الماديشي النظام الرئاسي، في حين اختار المؤتمر النيبالي نظاما برلمانيا على غرار نظام ويستمنستر البريطاني. واقترح الحزب الشيوعي النيبالي شكلا برلمانيا للحكومة عن طريق الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء. وظلت بعض الأحزاب الملكية الصغيرة محافظة على ولائها للنظام الملكي. وفيما يتعلق بالهيكل الاتحادي لنيبال في المستقبل، اقترح الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي اتحادا يضم ١٣ مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي بما في ذلك بعض المقاطعات التي تقوم على أساس الفواصل الإثنية. واقترح الحزب الشيوعي النيبالي هيكلية اتحادية تقوم على الاعتبارات الجغرافية والسكانية واللغوية والثقافية والتاريخية والموارد الطبيعية، في حين أعرب المؤتمر النيبالي عن تأييده لإنشاء وحدات اتحادية تستند إلى العوامل الاقتصادية والجغرافية، وليس إلى الاعتبارات الطائفية. ويطرح منتدى حقوق الشعب الماديشي تصورا لإقليم ماديش، يتمتع الإقليم في إطاره بحق تقرير المصير.

رابعا – الإدماج وإعادة التأهيل

١٨ – بعد تأخر دام فترة طويلة، عقدت اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم أول اجتماع لها في ١٦ كانون الثاني/يناير. ويتولى رئاسة اللجنة

رئيس الوزراء الذي يمثل، إلى جانب وزير الدفاع، الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي في اللجنة. وتضم اللجنة ممثلين اثنين عن كل حزب من الأحزاب، وهي الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي والحزب الماركسي – اللينيني الموحد ومنتدى حقوق الشعب الماديشي والمؤتمر النيبالي. وقد اعتمدت اللجنة اختصاصاتها في ٥ شباط/فبراير، التي تشمل المهام والمسؤوليات الموكلة إليها تقييم أوضاع أفراد الجيش الماوي المسجلين لدى البعثة والذين تحققت البعثة من وضعهم؛ وإعداد أساس لإدماجهم وإعادة تأهيلهم؛ والإشراف والمراقبة والتوجيه في المسائل المتعلقة بأفراد الجيش الماوي والأسلحة المخزنة داخل مواقع التجميع وخارجها إلى أن تنتهي عملية الإدماج وإعادة التأهيل؛ وتقديم قائمة إلى الحكومة بأسماء أولئك الذين اختاروا الإدماج، ووضع برنامج إعادة تأهيل لغير الراغبين في الاندماج أو غير القادرين على ذلك. وتشمل اختصاصات اللجنة أيضا تشكيل لجنة تقنية للخبراء لدعم اللجنة الخاصة وإعداد خطة عمل لإنهاء عملية إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي الذين تم التحقق منهم، وذلك في غضون ستة أشهر. وكرر رئيس الوزراء الإعراب عن الحاجة إلى الدعم التقني من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين لعمل اللجنة الخاصة، وإلى تسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين وإعادة تأهيلهم.

١٩ – وفي ١٢ شباط/فبراير، أعطى رئيس الوزراء تعليماته إلى الجيش الماوي بضرورة الالتزام بقرارات اللجنة الخاصة، التي ستتولى الإشراف عليه من الآن فصاعدا وفقا للدستور المؤقت. وشُكّلت اللجنة التقنية التي ستدعم اللجنة الخاصة في ٢٧ آذار/مارس. وعلى غرار اللجنة الخاصة، فإنها تضم ثمانية أشخاص، يرشح كل حزب من الأحزاب الأربعة اثنين منهم. ومن بين هؤلاء اثنين من كبار ضباط الجيش النيبالي المتقاعدين، وأحد كبار ضباط الشرطة سابقا، وأحد قادة الجيش الماوي سابقا، وخبراء أمنيين آخرين. وحسب الولاية الموكلة إلى اللجنة، فإن عملها يمتد على مرحلتين، تشمل أولاهما إجراء دراسة استقصائية داخل مواقع التجميع لتقييم اختيارات أفراد الجيش الماوي الذين تم التحقق من وضعهم، ولدراسة التجارب الدولية في هذا المجال. وستقوم في المرحلة الثانية، بتحديد طرائق تنفيذ برامج الإدماج وإعادة التأهيل، وتقديم تقرير نهائي إلى اللجنة الخاصة. وعقدت اللجنة التقنية اجتماعات منتظمة، وقامت بعد الاستماع إلى إحاطة أولية من البعثة بشأن عملها، واستعراض مواقع التجميع، بزيارة مواقع التجميع التابعة للجيش الماوي في نوالباراسي في ٨ نيسان/أبريل، وفي إيلام في ١٧ نيسان/أبريل.

خامسا – تسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين

٢٠ – في ١١ شباط/فبراير، طلبت اللجنة الخاصة من الحكومة الشروع في تسريح ما مجموعه ٤ ٠٠٨ من أفراد الجيش الماوي الذين ثبتت عدم أهليتهم خلال عملية التحقق التي أجرتها البعثة من مواقع التجميع وإعادة تأهيلهم، بما في ذلك ٩٧٣ ٢ فردا كانوا قاصرين في أيار/مايو ٢٠٠٦. وتتولى وزارة السلام والتعمير المسؤولية الأساسية عن تنفيذ عملية التسريح التي تأخرت لفترة طويلة. وقد أُحرز بعض التقدم في هذا الصدد مع استئناف المناقشات بين الوزارة والأمم المتحدة بشأن طرائق التسريح والدعم الذي يمكن أن تقدمه المنظمة في هذا الشأن. وقامت الوزارة، بدعم تقني من الأمم المتحدة، بتصميم دراسة استقصائية ستجريها في مواقع التجميع التابعة للجيش الماوي لتحديد اختيارات وأفضليات أفراد الجيش غير المؤهلين، بما في ذلك جمع معلومات عن أشكال الدعم الذي سيسعون إلى الحصول عليه. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان بإعداد مجموعات متنوعة من تدابير الدعم التي يمكن أن تقدم لمن سيجري تسريحهم.

سادسا – التحديات الأخرى المواجهة في عملية السلام

٢١ – في ٥ كانون الثاني/يناير، وفي اجتماع للحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي والحزب الماركسي – اللينيني الموحد اتفق الطرفان على إعادة تنصيب لجان التنمية القروية ولجان تنمية المناطق المحلية للإشراف على استخدام أموال الدولة لتقديم الخدمات على الصعيد المحلي. إلا أنه لم يُتوصل إلى أي اتفاق بشأن نظام لتخصيص المناصب القيادية، وقد قام بعض الأحزاب، ولا سيما المؤتمر النيبالي والحزب الديمقراطي التاري – الماديشي، بالدعوة إلى إجراء انتخابات.

٢٢ – وفي نهاية آذار/مارس، كانت الحكومة قد بدأت جولة أولى من المحادثات الرسمية مع ست جماعات تاراي مسلحة صغرى. ولم تستجب الجماعات الكبرى – ولا سيما جماعة أخيل تاراي موكتي مورشا بقيادة جايا كريشما غويت، وجماعة تاراي جانتانتريك موكتي مورتشا بقيادة جوالا سينغ – لعرض الحكومة بشأن الحوار. وأعلنت جماعة الجانتانتريك تاراي موكتي مورتشا – راجان موكتي انسحابها من المحادثات، معللة ذلك بعدم تنفيذ الحكومة لاتفاق سابق من ست نقاط. وتخيم بعض الشكوك على قيمة المحادثات. ورغم أن الحكومة عززت حضورها الأمني في تاراي، فإن الحالة على مستوى القانون والنظام ما زالت هشة، مع ورود تقارير تتحدث عن مقتل ٨٠ شخصا واختطاف ٢٨ آخرين خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة ابتداء من ١٥ كانون الثاني/يناير. وتلقى مكتب تنسيق المساعدات

الإنسانية تقارير عن وقوع ٦٥ هجوما باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة خلال الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٩ نيسان/أبريل. وبعد مقتل الصحفية أوما سينغ في كانون الثاني/يناير، في جاناكبور بمقاطعة دانوشا، تواصلت الهجمات على دور وسائط الإعلام.

٢٣ - وتعرض مركزان للشرطة لهجومين، أحدهما في شباط/فبراير في مقاطعة بيوثان، والآخر في نيسان/أبريل في سورخيت، وهما منطقتان من المناطق المعروف أن الحزب الماوي في المنطقة الغربية الوسطى يحظى بتأييد قوي فيها. وأعلن عدد من الجماعات السرية، على نحو منفصل، مسؤوليته عن الهجومين، وخلال آذار/مارس، ألقت الشرطة القبض على ستة أشخاص يشتبه في ضلوعهم في هذه الأعمال.

سابعا - وضع بعثة الأمم المتحدة في نيبال

٢٤ - غادر ممثلي الخاص في نيبال منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠٠٦، أيان مارتن، البعثة في ٦ شباط/فبراير. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أبلغت مجلس الأمن أنني أعتزم تعيين كارين لاندغرن ممثلتي الخاصة في نيبال، وقد تولت مسؤولياتها عقب مغادرة السيد مارتن. وفي ١ نيسان/أبريل خفض حجم البعثة إلى ٢٧٥ فردا من القوام الذي كان مأذونا به من قبل والبالغ ٣٩٦ فردا. ومن أصل ١٩٣ موظفا مدنيا في البعثة، بلغت نسبة النساء ٣١ في المائة، بما في ذلك ٤٩ في المائة من الموظفين الفنيين و ٢٤ في المائة من الموظفين الإداريين. وهناك ثلاث مراقبات من أصل ٧٣ من مراقبي الأسلحة، وهذا العدد مرهون بالترشيحات التي تقدمها الدول الأعضاء. وبلغت نسبة النساء من فئة الموظفين الوطنيين واحدا وثلاثين في المائة. وأثمرت الجهود التي تبذلها البعثة لاستقدام موظفين وطنيين من الفئات المهمشة عادة نتائج إيجابية: بلغت نسبتهم ٥٠ في المائة (٦٢ من أصل ١٢٤).

ثامنا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

٢٥ - واصل مكتب رصد الأسلحة رصد امتثال الجيش النيبالي والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. ولا يزال مراقبو الأسلحة يراقبون على مدار الساعة وموقع تخزين الأسلحة للجيش النيبالي ومواقع تخزين الأسلحة في مواقع التجميع الرئيسية السبعة التابعة للجيش الماوي، التي ينطلقون منها لزيارة مواقع التجميع الفرعية. وتقوم فرق متجولة بتنفيذ عمليات أخرى من مقر مكتب رصد الأسلحة في كاتماندو.

٢٦ - وواصلت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد عقد اجتماعاتها برئاسة كبير مراقبي الأسلحة، وواصل كبار الضباط من الجيش النيبالي والجيش الماوي تعاونهم الوثيق في مجال صنع القرارات وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير بناء الثقة وحل الخلافات. وبحلول ٢٠ نيسان/أبريل، كانت اللجنة قد عقدت ٩٦ اجتماعا منذ اجتماعها الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت اللجنة في ستة انتهاكات مزعومة للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، دعم اثنان منها بالأدلة وثلاثة لم تُدعم بأدلة وانتهاك واحد ما زال ينتظر المزيد من التوضيحات.

٢٧ - وبناء على طلب وزارة السلام والتعمير، حضر مراقبو الأسلحة عمليات أخرى من عمليات دفع المرتبات لأفراد الجيش الماوي المستحقة لهم وذلك في مواقع التجميع الرئيسية. وقد رُفعت مرتباتهم من ٠٠٠ ٣ روبية إلى ٠٠٠ ٥ روبية نيبالية اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وخلال العملية الأخيرة لدفع المرتبات المستحقة عن شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، تلقى كل فرد مبلغا قدره ٠٠٠ ١٨ روبية نيبالية، وهو مبلغ يشمل قيمة الزيادة بأثر رجعي اعتبارا من أيلول/سبتمبر.

باء - حماية الأطفال

٢٨ - واصل قسم حماية الطفل العمل مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال وأعضاء فرقة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وشمل ذلك الأعمال المتصلة بالإعداد للتسريح المتوقع من مواقع التجميع لأفراد الجيش الماوي غير المؤهلين لكونهم قصّرا. وواصل القسم أيضا العمل مع فرقة العمل المعنية بالتسريح وإعادة التأهيل وفرقة العمل المعنية بالأوضاع في مواقع التجميع، وهما فرقتان مشتركتان بين الوكالات ترأسهما البعثة.

جيم - الشؤون السياسية

٢٩ - مع تخفيض حجم البعثة، أنهت أفرقة الاتصال التي يضم كل منها ثلاثة موظفين وطنيين، وتوجد مقارها من بيراتناغار وكاتماندو ونيبالغونج، ووحدة دعمها بالمقر، المهام الموكلة إليها في ٣٠ كانون الثاني/يناير. واستمر مكتب الشؤون السياسية في رصد الحالة السياسية في البلد وتحليلها من خلال سبل شتى منها القيام بزيارات ميدانية إلى المناطق المعنية، وفي مساعدة قيادة البعثة في الجهود التي تبذلها لدعم عملية السلام. وواصل موظفو الشؤون السياسية عقد اجتماعات منتظمة مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون وممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن الجهات الإقليمية والدولية المؤثرة. ورُصدت أنشطة جماعات الناشطين الصغيرة - المسلحة وغير المسلحة - واحتمال

إعاقتها عملية السلام، شأنها في ذلك شأن العلاقات فيما بين الأحزاب السياسية والدور الذي تضطلع به في عملية السلام الفئات المهمَّشة تاريخيا. وواصل المكتب تقييم حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل وغيره من الاتفاقات ذات الصلة، وراقب أعمال الجمعية التأسيسية.

دال – الإعلام

٣٠ – غطت وسائط الإعلام الوطنية على نطاق واسع الخلاف بشأن تجنيد الجيش النيبالي لحوالي ٣ ٠٠٠ فرد، وحملة التجنيد التي ينظمها الجيش الماوي، والتوترات الناشئة عن ذلك فيما بين وزارة الدفاع والحكومة والجيش النيبالي. وتوبعت عن كثب إجراءات المحكمة العليا المتعلقة بعمليات التجنيد من قبل الجيشين معا، شأنها في ذلك شأن قرار الحكومة بعدم تمديد مدة خدمة ثمانية عمداء في الجيش النيبالي وطعنهم لاحقا في ذلك القرار أمام المحكمة العليا.

٣١ – وغطى الإعلام بشكل جيد الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة، بما في ذلك طلبها أن تباشر الحكومة تسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين. وحظي المؤتمر العام للحزب الماركسي اللينيني الموحد المعقود في شباط/فبراير، بما في ذلك الانتخاب لشغل منصب الرئيس الذي احتد التنافس عليه فضلا عن الانتخابات الأخرى لشغل المناصب القيادية الكبرى الأخرى، بتغطية واسعة، وأثنى الكثيرون على مشاركة حوالي ١ ٨٠٠ مندوب في المؤتمر باعتبار ذلك خطوة جديرة بالترحيب يخطوها الحزب من أجل تحسين الممارسة الديمقراطية.

٣٢ – وغطت وسائط الإعلام أيضا تعيين رؤساء اللجان الأربع والعشرين التابعة للجمعية التأسيسية والهيئة التشريعية – البرلمان، مع إيلاء اهتمام خاص لتعيين زعيم الحزب الماركسي اللينيني الموحد، مودهاف كومار نيبال، رئيسا للجنة الدستورية الأساسية. وأبدت وسائط الإعلام على العموم شكوكا بشأن العملية الاستشارية التي اضطلعت بها أفرقة من أعضاء الجمعية التأسيسية في مقاطعات البلد الخمس والسبعين من أجل التماس آراء الجمهور بشأن الدستور، وأبرزت أن الاستبيانات طويلة ومعقدة وأن ثمة شكوك في أن يستعان بالمعلومات المجمعة نظرا لما تتطلبه من وقت من أجل تصنيفها.

٣٣ – وأثارت الهجمات المنفذة ضد الصحفيين وعدة من دور الإعلام حملة مكثفة نظمها المشتغلون بالإعلام مطالبة بضمان الأمن ووضع حد للإفلات من العقاب. وتمت تغطية الاضطرابات في الحياة اليومية الناجمة عن الإضرابات في تاراي والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة وجماعات طائفة الثارو والطائفة المسلمة والجماعات المسلحة في تاراي تغطية إعلامية واسعة النطاق.

٣٤ - وقام كل من رئيس سري لانكا، ماهيندا راجاباكسا، ووزير الخارجية الهندي آنذاك، شيف شنكار مينون، ووزير الخارجية المساعد الصيني، هو تشنغوي، بزيارة نيبال وناقشوا مسائل التعاون الثنائي. وقام رئيس الوزراء بزيارة للنرويج وفنلندا في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل. وتركزت المناقشات على العلاقات الثنائية وعلى دعم استغلال مصادر الطاقة المتجددة في نيبال مثل الطاقة المائية والهوائية.

هاء - السلامة والأمن

٣٥ - ظلت الحالة الأمنية في البلد هادئة ومستقرة نسبيا. وفي ١٣ شباط/فبراير، انفجر ليلا جهاز متفجر مرتجل في مدخل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال الواقع في نيبالغونج، وذلك في وقت كان فيه المبنى خاليا من الموظفين. وأعلنت جماعة أصولية هندوسية غير معروفة مسؤوليتها عن الحادث، الذي يبدو أنه لم يستهدف الأمم المتحدة أو إلحاق الأذى بموظفيها، بل كان الغرض منه بالأحرى لفت الأنظار إلى وجود الجماعة وأهدافها. وشهدت برامج بعثة الأمم المتحدة في نيبال وفريق الأمم المتحدة القطري اختلالات نتيجة احتجاجات طائفة الثارو وجماعات أخرى من الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء منطقة تاراي لمدة أسبوعين في منتصف آذار/مارس. وخلفت حالات قطع الكهرباء يوميا لفترات تصل إلى ١٦ ساعة آثارا على الأمن والسلامة سواء فيما يخص السكان المحليين أو موظفي الأمم المتحدة، تمثلت على الخصوص في حوادث السطو على المنازل والسرقة ليلا. واعتبر مستوى التهديد متدنيا إذ لم تتعرض سلامة وأمن الموظفين والممتلكات لتهديدات مباشرة أو غير مباشرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت علاقات التنسيق الوثيقة قائمة بين قسم السلامة والأمن التابع للبعثة وإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمانة العامة.

تاسعا - دعم البعثة

٣٦ - واصل عنصر دعم البعثة تقديم الدعم الفعال لأنشطة البعثة في جميع أرجاء منطقة البعثة مع إعطاء الأولوية لمواقع التجميع. ويؤدي استمرار وجود مراقبي الأسلحة في مواقع تجميع الجيش الماوي السبعة الرئيسية وقيامهم بتسيير دوريات متنقلة إلى انتشار أفراد البعثة في منطقة جغرافية واسعة. ونتيجة لذلك، لا تزال هناك حاجة إلى موارد الاتصالات والنقل الجوي لتوفير الدعم اللوجستي اللازم والأمن والروابط الطبية بين كاتماندو والأماكن النائية التي ينتشر فيها مراقبو الأسلحة.

٣٧ - وواصل عنصر دعم البعثة تجميع وخفض الأفراد والهياكل الأساسية والموارد المادية داخل البعثة. وخفض عدد موظفي مكتب دعم البعثة من ٢١٠ موظفين في كانون الثاني/يناير إلى ١٤٣ موظفا في ١ نيسان/أبريل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أزيل الوجود الإقليمي في كل من بيراتناغار ونيبالغونج، وأنهيت عقود استئجار مكاتب كاتماندو السابقة، وأعيد جزء من مركز المؤتمرات الدولي الذي كانت تشغله البعثة إلى الحكومة. ويتواصل التصرف في الفائض من الأصول: ترسل المعدات إلى عمليات السلام الأخرى التابعة للأمم المتحدة أو بالتصرف فيها محليا. وستكتمل الأعمال الإضافية لشحن المواد والتصرف فيها جنبا إلى جنب مع أي عملية أخرى من أعمال تقليص البعثة أو تصفية أنشطتها في منتصف عام ٢٠٠٩. ومن شأن هذا التخفيض التدريجي أن يقلص كثيرا وإلى أدنى حد مرحلة التصفية النهائية. ولم يمدد العقد الخاص بطائرة واحدة ثابتة الجناحين، ولم يبق لدى البعثة سوى طائرة هليكوبتر واحدة تستخدم لأغراض الدعم الجوي.

٣٨ - وأقيمت مراسيم تذكارية لإحياء ذكرى المصرع المأساوي لعشرة من أفراد البعثة في حادث تحطم طائرة الهليكوبتر مع ثلاثة أفراد من طاقمها في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، وذلك في ٣ و ٦ آذار/مارس في كل من دار الأمم المتحدة في كاتماندو وفي بوونسا، القرية المجاورة لموقع تحطم الطائرة. وقد أقيم نصبان تذكاريان تكريما للمتوفين في دار الأمم المتحدة وفي بوونسا.

عاشرا - حقوق الإنسان

٣٩ - اجتمعت السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خلال زيارتها لنيبال في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس، مع الرئيس رام باران ياداف؛ ورئيس الوزراء، بوشبا كمال دهال 'براشاندا'؛ ووزير الخارجية، أوبرندرا ياداف؛ ووزير السلام والتعمير، جانارادان شارما؛ وقادة الأحزاب السياسية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. وعلى غرار تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٧ آذار/مارس بشأن حالة حقوق الإنسان وأنشطة المفوضية، بما في ذلك التعاون الفني في نيبال، فقد رحبت بالتحسن الطارئ على حالة حقوق الإنسان منذ نهاية النزاع وبالإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا لإقامة آليات العدالة الانتقالية. غير أن المفوضة السامية لاحظت أن تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال النزاع وفيما بعده لا تزال أحد الشواغل الأساسية في مجال حقوق الإنسان. وقد أعرب عن هذه الشواغل في المناقشات العامة وفي تغطية وسائط الإعلام التي أبرزت عنصر انعدام المساءلة باعتباره عاملا قد يعرض نجاح عملية السلام للخطر. وناقشت

المفوضة السامية أيضا مع الحكومة وقادة الأحزاب السياسية مسألة تجديد ولاية مكتب المفوضية في نيبال التي تنتهي في حزيران/يونيه. وقد تلقت إشارات كدليل على دعم رئيس الوزراء وقادة الأحزاب السياسية الرئيسية، غير أنه لا يزال يتعين التوصل إلى اتفاق رسمي بهذا الشأن.

٤٠ - وفي ١٠ شباط/فبراير، أصدر الرئيس يادااف، في خطوة نحو إقامة آليات العدالة الانتقالية، القانون المتعلق بالاختفاء (جريمة الاختفاء والمعاقبة عليها) الذي يجرم أعمال الاختفاء القسري ويتيح إطارا لإنشاء لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء. وقد انتقدت جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية صدور القانون وأفادت أنه كان يتعين أن يعرض مشروع القانون على الهيئة التشريعية - البرلمان قبل تأجيل عرضه في ١٩ كانون الثاني/يناير، مشيرة إلى مواطن ضعف شديدة في عدة أحكام. ومن ذلك 'قلب' عبء الإثبات (الذي يقع على المتهم)، وتعريف عمليات الاختفاء بطريقة غير متسقة مع القانون الدولي وقصر فترة التقادم التي تقيد فرص الضحايا في طلب الانتصاف في المحكمة، وفرض عقوبات يسيرة لا تعكس جسامة الجرائم. وفضلا عن ذلك، يفتقر القانون إلى إجراءات شفافة تتعلق باختيار أعضاء اللجنة، وبالتالي يظل عرضة للتلاعب السياسي. ويتوقع أن تعرض الحكومة مشروع القانون على الهيئة التشريعية - البرلمان في دورته الحالية.

٤١ - وأجرى وزير السلام والتعمير مشاورات في جميع المناطق الخمس بشأن مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، شارك فيها ضحايا النزاع والأطراف المعنية الأخرى الذين أبدوا تعليقاتهم على التشريع وعبروا عن احتياجاتهم وتوقعاتهم بشأن الآلية المقترحة. وتعاون مكتب المفوضية في نيبال بشكل وثيق مع الوزير بشأن برنامج هذه المشاورات، وذلك بناء على طلب الوزير. وتنظر الوزارة في تنظيم مشاورات أخرى مواضيعية وعلى مستوى المقاطعات، والتمست لذلك دعما من المفوضية.

٤٢ - وتأتي هذه التطورات الإيجابية في ما يتعلق بإقامة آليات العدالة الانتقالية على إثر إعلان الحكومة مجموعة من الالتزامات بالتصدي للإفلات من العقاب. غير أنه لا يزال يتعين إحراز قدر كبير من التقدم في سبيل المساءلة القضائية. فقد رقي مثلا ضابط عامل في الجيش، اتهم رفقة ثلاثة أفراد عسكريين آخرين في قضية تعذيب ووفاة ماينا سونوار البالغة من العمر ١٥ سنة في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في مركز بيرندرا للتدريب على عمليات السلام في بانشهال، على بعد حوالي ٢٠ كيلومترا من كاتماندو، ليشغل منصبا في مديرية الاستخبارات العسكرية، ولم يستجب حتى الآن لمذكرة اعتقال صادرة عن محكمة مدنية. وكانت محكمة عسكرية قد أصدرت في وقت سابق في حق الضباط الأربعة أحكاما بالوقف المؤقت بناء

على تهم أقل جسامة. كما رُقي أحد المرتكبين الرئيسيين لأعمال التعذيب والاختفاء القسري الموثقة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتعلق بحالات الاختفاء المتصلة بالنزاع في مقاطعة باردیا والصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهو لا يزال يعمل في مديرية العمليات العسكرية في الجيش النيبالي في كاتماندو.

٤٣ - وكان أيضا التقدم المحرز في تحقيقات الشرطة النيبالية في قضايا أخرى حساسة من الناحية السياسية محدودا. ففي حالة رام هاري شريستا، وهو رجل أعمال يدعى أنه قتل في موقع تجميع الجيش الماوي الرئيسي في شيتوان في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، لم تبذل الشرطة جهودا كافية لإلقاء القبض على المشتبه فيهم. وفي الوقت نفسه، لا يزال أحد المشتبه فيهم الرئيسيين في قضية كالي باهادور خام ماغار ''بيبيد'' يعمل قائدا للفرقة الثالثة للجيش الماوي، وأصبح منذ ارتكاب جريمة القتل عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي. وفي ٢ شباط/فبراير، أصدرت المحكمة العليا أمرا إلى الشرطة النيبالية بمباشرة التحقيقات بشأن اختفاء خمسة طلبة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في مقاطعة دهانوشا، وقد تطرقت المفوضة السامية لهذه القضية مع الشرطة خلال زيارتها.

٤٤ - وفي شباط/فبراير، وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال على وثيقة المبادئ التوجيهية للتعاون بين الهيئتين. وقد أتاح ذلك وضع منهاج للجنة للاضطلاع بالمسؤولية الأساسية للتحقيق في القضايا الراهنة والجديدة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بدعم من المفوضية. وقد زاد التعاون بين المفوضية واللجنة على إثر توقيع وثيقة المبادئ التوجيهية، بما في ذلك في مجال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، نظمت في شباط/فبراير حلقات عمل تدريبية بشأن مؤشرات حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شارك فيها مسؤولون حكوميون واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني.

٤٥ - وحددت مفوضية حقوق الإنسان مسألة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والنهوض بهم وتقديم الدعم لهم، خاصة على المستوى المحلي، باعتبارها أحد الاهتمامات الرئيسية فيما يتعلق بتقديمها الدعم إلى المجتمع المدني، عن طريق جهات منها فريق الاتحاد الأوروبي العامل المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ويأتي ذلك في أعقاب ورود عدد من التقارير أفادت عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للتهديدات، فضلا عن تعرض الصحفيين ودور النشر للتهديدات والهجمات، كما أشير إلى ذلك في مقاطع أخرى من هذا التقرير.

٤٦ - ويلاحظ إحراز تقدم فيما تبذله الحكومة من جهود من أجل تنقيح خطة العمل الوطنية الحالية لحقوق الإنسان باستعمال الميزنة المستندة إلى الحقوق، والصلات بالأهداف الإنمائية للألفية، والأخذ بمؤشرات حقوق الإنسان ذات الصلة. وقد قدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم إلى الحكومة عن طريق شعبة حقوق الإنسان التابعة لمكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء.

٤٧ - وفي إطار التحضير لمؤتمر استعراض ديربان، دعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان الخاصة بجماعات الداليت والشعوب الأصلية والأقليات الجنسية وأقليات ماديشي والأقليات الدينية. ويسرت المفوضية تشكيل لجنة تنسيقية للمجتمع المدني النيبالي وقدمت المساعدة الفنية من أجل إعداد تقرير مشترك للمجتمع المدني النيبالي يقدم إلى المؤتمر ويتناول قضايا التمييز البالغة الأهمية، فضلا عن الثغرات والتحديات التي تعترض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٤٨ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة ترشيد مكتبها القطري في نيبال. وقد تعزز الدعم الذي تقدمه من أجل تقوية المؤسسات الوطنية، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وغير ذلك من اللجان (المعنية بالمرأة وجماعات الداليت والشعوب الأصلية) ومنظمات المجتمع المدني، وتركز أيضا في نفس الوقت على التصدي للإفلات من العقاب ودعم آليات العدالة الانتقالية والقضاء على التمييز غير القانوني وتعزيز سبل التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وخلال تنفيذها لهذا البرنامج الذي يسهم إلى حد كبير في تعميق عملية السلام وتوطيدها، قامت بخفض عدد موظفيها الدوليين بأكثر من النصف واحتفظت في الوقت نفسه بمكاتبها الميدانية. وابتداء من تموز/يوليه، ورهنا بموافقة الحكومة على تجديد ولاية المفوضية، سيبلغ عدد وظائفها ٢٤ وظيفة دولية و ٨٠ وظيفة وطنية في خمسة مواقع، بعد أن كانت تبلغ ١٧٧ وظيفة، منها ٧٤ وظيفة دولية مسجلة في نهاية عام ٢٠٠٧.

حادي عشر - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٤٩ - في كانون الثاني/يناير، أصدر فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليون ''النداء الانتقالي الإنساني'' لعام ٢٠٠٩ من أجل جمع مبلغ ١١٥ مليون دولار. ويركز هذا النداء على الاحتياجات اللازمة لإنقاذ أرواح السكان واللاجئين غير الآمنين والأعداد المتبقية من منكوبي فيضانات عام ٢٠٠٨، وفي ١٠ نيسان/أبريل كان الأمن الغذائي وبصفة أساسية عنصر المساعدة الغذائية يمثل نسبة ٤٤ في المائة منها. وفي ٤ آذار/مارس، طلبت وزارة الداخلية إلى الأمم المتحدة مواصلة تقديم مساعدتها الطارئة للسكان المشردين بسبب فيضان نهر كوشي، وذلك على الأقل حتى منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٥٠ - وقد أثّرت الإضرابات المكثفة وغيرها من الاضطرابات التي وقعت في منطقة تاراي خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس على عمليات عدد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر. وازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالات عرقلة حركة مركبات الأمم المتحدة عند نقاط تفتيش مُصطنعة. وفي ٨ آذار/مارس، أصدر المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بياناً صحافيا أبرز فيه الأهمية الحاسمة لحماية المجال الإنمائي والإنساني في نيبال، ودعا جميع الجماعات إلى السماح بمرور المركبات والبضائع والأفراد.

٥١ - وعقب تأكد أنباء تفشي إنفلونزا الطيور في مقاطعة جابا بالمنطقة الشرقية، في ١٦ كانون الثاني/يناير و ٢٠ شباط/فبراير، قدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم للحكومة في جهودها للحد من انتشار المرض. وبالمثل، ونظرا لارتفاع احتمالات تعرض نيبال للكوارث الطبيعية، واصل الفريق القطري دعم الحكومة في ما تبذله من جهود للتأهب لمواجهتها. وفي هذا الصدد، استمر تقديم الدعم لعملية الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ الذي تقوده الحكومة، والتي نفذت في نيبال في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل.

٥٢ - ومنذ مغادرة ممثلي الخاص البلاد في شباط/فبراير، أُدخلت تغييرات على الترتيبات الخاصة بالإشراف على صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال وإدارته. فالمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية هو الآن رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق، في حين تتولى ممثلتي في نيبال منصب نائب الرئيس. ويواصل الصندوق دعم الجوانب الرئيسية لعملية السلام، ومن بينها برنامجٌ لتسريح الأفراد من الجيش الماوي الذين لا يستوفون شروط الانضمام إلى الجيش وإعادة إدماجهم في المجتمع، وبرنامجٌ جديد لتشغيل الشباب في مناطق معينة. ولا يزال الصندوق يمثل أداة مرنة وفعالة بين يدي الأمم المتحدة لتقديم المساعدة من أجل توطيد دعائم السلام في نيبال، وأنا أشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعمها.

٥٣ - ولا يزال خطر الألغام يشكل تركة مأساوية من النزاع في نيبال، مع أنه حدث انخفاض كبير في عدد الضحايا. والإجراءات المتعلقة بالألغام هي أحد الأنشطة الرئيسية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال. ومنذ كانون الثاني/يناير، أُصيب ١١ مدنيا، بينهم ٩ أطفال، بجروح بالغة أو لقوا حتفهم نتيجة للانفجارات التي يتسبب فيها الضحايا أنفسهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام في أعمال تطهير ثلاثة حقول إضافية للألغام، ليصل عدد الحقول التي أُزيلت منها الألغام إلى ٨ حقول من مجموع ٥٣ حقلا. وأنشئت شبكة وطنية تضم أكثر من ٤٠٠ جهة تنسيق بين الحكومة والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية للتوعية بمخاطر الألغام والتصدي لها،

ومن المعتزم توفير التدريب ومواد التوعية بمخاطر الألغام لنحو ١ ٠٠٠ مدرسة. غير أن توفير الحكومة للخرائط والرسومات، على نحو ما نص عليه في اتفاق السلام الشامل، لم يتم سوى بصفة جزئية، وأنا أحث الحكومة على الوفاء بجميع الالتزامات في هذا الشأن.

٥٤ - وتستعد الحكومة للمنتدى الإنمائي الوطني المقرر عقده في منتصف أيار/مايو. وسيتيح هذا المنتدى للحكومة فرصة لتقديم استراتيجية إنمائية جديدة مدتها عامان للمجتمع الدولي، والتماس تعهدات جديدة من الجهات المانحة لدعم ميزانية الحكومة لاستثمار رؤوس الأموال. ويجري تنظيم سلسلة من المشاورات الإقليمية في نيسان/أبريل لتحديد أولويات الاستراتيجية الجديدة، وتعمل الجهات المانحة مع الحكومة لتقديم المشورة لها بشأن التوجه الاستراتيجي، مع التركيز بوجه خاص على الصلات بين التنمية وعملية السلام. وقد عرض الفريق القطري تقديم المشورة التقنية للوزارات المعنية واللجنة الوطنية للتخطيط، بناء على طلب منها. ولمواكبة عمليات التخطيط التي تقوم بها الحكومة، طلب الفريق القطري للأمم المتحدة موافقة الحكومة على تمديد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمدة سنتين، حتى عام ٢٠١٢.

ثاني عشر - ملاحظات

٥٥ - تدعو التطورات الأخيرة المتمثلة في التقدم المحرز في ما يتعلق بالعناصر الرئيسية لعملية السلام المرتبطة بصياغة الدستور والمناقشات بشأن مستقبل الجيشين إلى التفاؤل، وقد قطعت أعمال التخطيط لتسريح الأفراد من الجيش الماوي من غير المستوفين لشروط الانضمام إلى الجيش أشواطا بخطى سريعة منذ أواخر آذار/مارس، ومن خلال تنفيذ مشروع خطة محكمة، سوف يتم الوفاء، وإن متأخرا، بالتعهدات التي قطعتها الأطراف على نفسها أمام الأمم المتحدة في إطار عملية السلام. وما الاجتماعات الأسبوعية التي تعقدها اللجنة الخاصة، وإنشاء اللجنة الفنية المنبثقة عنها، وتضمان كلتاهما ممثلين عن حزب المعارضة الرئيسي وهو المؤتمر النيبالي، إلا مؤشرات مشجعة على التصميم على معالجة المسألة الصعبة المتمثلة في إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، وعلى قدرة الأطراف على المضي قدما بطريقة بناءة. وأنا أشيد بهذه الخطوات وأشجع جميع الأطراف المعنية على إدامة هذا الزخم، دون أي تأخير.

٥٦ - وقد تعهّدت الحكومة بإكمال عملية الإدماج وإعادة التأهيل في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه. وسُررت بالعمل الجدي الذي بدأ في الأسابيع الأخيرة، وآمل أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ تدابير ملموسة دون فقد المزيد من الوقت. لكن، واعترافا بتعقيد الإجراءات اللازمة، فإنه ربما ليس من الواقعي توقع إنجازها في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

٥٧ - وطلب رئيس الوزراء أن تدعم بعثة الأمم المتحدة في نيبال اللجنة الخاصة واللجان التقنية التي تمثل جهودها خطوة حاسمة في دور البعثة في دعم عملية السلام. وبناء على النتائج التي توصل إليها الفريق الاستشاري الذي زار بعثة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك من خلال وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، تعمل البعثة بشكل وثيق مع وزارة السلام والتعمير واللجنة التقنية لتحديد الاحتياجات التقنية واللوجستية لدعم عملها خلال الأسابيع القادمة. وقد قدمت البعثة الدعم اللوجستي للجنة التقنية لمساعدتها على تيسير الزيارات لمواقع التجميع.

٥٨ - وعند نهاية الولاية السابقة في كانون الثاني/يناير، خفضت بعثة الأمم المتحدة في نيبال عدد موظفيها إلى الحد الأدنى. وأوضحت الأطراف النيبالية للأمم المتحدة مرارا أن الحاجة لوجود مراقبي الأسلحة في البعثة لتأدية مهامهم الحالية إلى أن يتم تسوية عملية إدماج وإعادة تأهيل الجيش الماوي. وما زال المجتمع الدولي ملتزما بدعم العملية التي شرعت فيها نيبال من أجل توطيد دعائم السلام وتحسين حياة شعبها.

٥٩ - وأدت التحديات السياسية المستمرة، مثل القرارات المثيرة للجدل التي اتخذتها الحكومة بقيادة حزب نيبال الشيوعي الماوي الموحَّد والجيش النيبالي في ما يتعلق بأفراد الجيش، والعداوة المتكررة والشديدة بين كبار الزعماء السياسيين، أدت إلى توتر العلاقات، مما أدى إلى خلق جو انعدام الثقة وهو ما قد يعوق جميع الأطراف من المضي قدما في أساليب الإدماج وإعادة التأهيل. وتحتاج روح التعاون المطلوبة لدفع عملية السلام إلى إنعاش. فالعديد من الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والأطراف أو المجموعات الأخرى لم يُنفذ بعد. وتحديات تلبية مطالب العديد من الفئات ذات الهوية الخاصة في الدستور المقبل والنقاش خلال الأشهر القادمة بشأن الحكم الفيدرالي سوف تحتاج إلى مشاركة متسقة وإيجابية من جانب كبار الزعماء من مختلف التيارات السياسية. وأؤكد مجددا على ضرورة أن يعمل جميع الزعماء بنشاط لبناء الثقة لدى الجمهور، والحس المشترك بوحدة الوطن والهدف، في عملية السلام في نيبال.

٦٠ - وقد جرت الانتخابات الفرعية التي تمت في ١٠ نيسان/أبريل في ظروف سلمية ومنظمة إلى حد كبير. إلا أن هناك مخاطر كبيرة لا تزال تهدد القانون والنظام. وقد تحدّث عدد قليل من الزعماء بقوة ضد أعمال العنف والتخريب التي أقدم عليها بعض أنصار جماعاتهم وأحزابهم، وما زال انعدام المساءلة حتى على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال النزاع وبعده هو القاعدة. ويعزى الكثير من أعمال العنف إلى جماعات الشباب المرتبطة بالأحزاب السياسية ممن نصبوا أنفسهم للقيام بأدوار الشرطة. ويجدر

بالإشارة في هذا الصدد، أن اتفاقا أُبرم مؤخرا بين عضوين في الائتلاف الحاكم، وهما حزب نيبال الشيوعي الماوي الموحَّد والحزب الماركسي – اللينيني الموحَّد، يتضمن التعهد بـ ''عدم تشجيع أعمال الانتقام المتبادل''.

٦١ - وقد أشرت في تقريري المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الذي قدمته إلى مجلس الأمن (S/2007/612) إلى أن ''الزج بالآلاف ومعظمهم من الشباب لمدد طويلة في معسكرات تجميع حيث يعيشون في ظروف صعبة مع الافتقار إلى الوضوح بشأن مستقبلهم، ليس وضعا يمكن السكوت عليه''. لذا فإن التخطيط الجيّد لإعادة تأهيل وإدماج أفراد الجيش الماوي في المجتمع أو في قوات الأمن سيكون أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار في المستقبل. وتتنبّأ اتفاقات السلام والدستور الانتقالي بإقامة عملية موازية للتحوُّل الديمقراطي في الجيش. ومن الأمور المشجعة ملاحظة تفعيل مجلس الأمن الوطني مؤخرا، الذي سيؤدي دورا هاما في تحديد السياسة الأمنية المستقبلية لنيبال إلى جانب حجم قطاع الأمن وشكله. كما ينبغي أن يكون لمداولات مجلس الأمن الوطني تأثير في اتجاه عملية الإدماج.

٦٢ - ونظرا لمركزية حقوق الإنسان في عملية السلام والمخاوف السائدة، وخاصة إزاء استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب، ما زلت مقتنعاً بأن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال يستطيع مواصلة القيام بدور هام وإيجابي، ليس في المساعدة على بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها فحسب، بل أيضا في المحافظة على ثقة جميع الأطراف المعنية في عملية السلام.

٦٣ - وأود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى على دعمها المستمر لنيبال. كما أود أن أشكر ممثلتي الخاصة كارين لاندغرين وموظفيها والمنظمات الشريكة لهم داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على الجهود المتفانية التي يبذلونها.